

البيوتكنولوجيا ومآزق الهوية الإنسانية.
حمي نورالدين متالسي.
جامعة مصطفى اسطيمبولي، معسكر.

Noureddine.metalsi@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/19؛ تاريخ القبول: 2024/04/14

Biotechnology and dilemmas of human identity

Hammi Noureddine Metalsi

Abstract: Through this article, entitled Biotechnology and the Dilemmas of Human Identity, we have tried to identify the most important transgressions that have harmed human identity and created cracks in the human genetic makeup. We have focused here on two basic areas, starting with the technology of artificial fertilization, which, as much as it had positive effects on human life, also made human society face critical and complex situations, which negatively affected the identity of the child and led to the undermining of the basic values and concepts of human life, Such as the concept of family and kinship, for example.

As for the second area, it is the Human eugenics and the negative consequences that may result from its application, if the goal to be achieved by this technology, which is treatment, changes to another goal that may harm the identity of the human being, represented by modifying the genetic makeup for the purpose of obtaining On a child with certain characteristics, or exploiting this technology to achieve ideological and political purposes. On this basis, the ethical and legal committees emphasized that these vital technologies should only be used for what benefits the human being and his treatment.

Keywords: Biotechnology ; Identity ; Artificial insemination ; Human eugenics ; Human rights.

المخلص:

لقد حاولنا من خلال هذا المقال الموسوم بالبيوتكنولوجيا ومآزق الهوية الإنسانية، الوقوف على أهم التجاوزات التي أضرت بالهوية الإنسانية، وأحدثت تصدعات في التركيبة الوراثية للإنسان. وقد ركزنا هنا على مجالين أساسيين، بداية بتقنية الإخصاب الاصطناعي، التي بقدر ما كان لها من إيجابيات على حياة الإنسان، بقدر ما جعلت المجتمع الإنساني يواجه وضعيات حرجة ومعقدة، الأمر الذي أثر سلبا على هوية الطفل، وأدى إلى نسف القيم والمفاهيم الأساسية للحياة الإنسانية، كمفهوم الأسرة والقرابة مثلا. أمّا فيما يخص المجال الثاني، فهو تقنية تحسين النسل البشري والنتائج السلبية والمخيفة التي قد تنجر عن تطبيقها، إذا ما تغيرت الغاية المراد تحقيقها من وراء هذه التقنية ألا وهي العلاج، إلى غاية أخرى قد تضر بهوية الكائن الإنساني متمثلة في تعديل الطاقم الوراثي وتحويره بغرض الحصول على طفل بمواصفات معينة، أو استغلال هذه التقنية من أجل تحقيق أغراض إيدولوجية وسياسية. وعلى هذا الأساس، كان التأكيد من قبل اللجان الأخلاقية والقانونية على عدم استخدام هذه التقنيات الحيوية إلا فيما يُفيد الكائن البشري وعلاجه.

الكلمات المفتاحية: البيوتكنولوجيا؛ الهوية؛ التلقيح الاصطناعي؛ تحسين النسل البشري؛ حقوق الإنسان.

مقدمة:

بعيدا عن مفهوم الهوية الذي يُحيل إلى مسألة الانتماء والتفرد والتميز للفرد أو الجماعة التي تعيش في وسط جغرافي معين، وفق نمط ثقافي ومجموعة من العادات التي تتحكم في سلوكيات أفرادها، بالإضافة إلى الدين الذي يُدينون به، واللغة التي يتكلمون بها، فيجعلهم كل هذا متميّزين ومتمفردّين عن الآخرين، بعيدا عن كل هذا إذن، سنحاول أن نطرق باب الهوية من جانب آخر يحيلنا إلى ماهية الإنسان والتحديات التي بات يواجهها في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها علوم الصحة والحياة في الفترة المعاصرة.

وسيكون تركيزنا هنا على التقنيات الحيوية وما انجر عنها من نتائج سلبية، أخلت بالبنية الطبيعية للكائن الإنساني، وذلك من خلال الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة التقنو-علمية في مجالات الطب والبيولوجيا. فأن نتكلم عن مآزق الهوية الإنسانية في هذا المقام، معناه الإشارة إلى الوجه السلبي للتطبيقات العلمية، والممارسات اللإنسانية للأطباء والعلماء التي غيرت من طريقة التعامل مع الشخص باعتباره غاية في حد ذاته، إلى مجرد وسيلة من أجل غاية تتجاوزه. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أنّ مصطلح التجاوز يحيل إلى تشيبي الإنسان وتجريده من كل قيمه التي لا يمكن تصوّره إلا مقرونا بها، خصوصا فيما يتعلق بالكرامة الإنسانية والحرية التي تجعله مستقلا ذاتيا، وبشكل طبيعي عمّا سواه.

فمن غير الممكن أن ننتكّر للوجه الإيجابي للفتوحات العلمية والتقنية في المجالات البيو-طبية، خصوصا فيما يتعلق بالتقنيات الحيوية، والتي أسهمت بشكل كبير في حل الكثير من المعضلات والأزمات الصحية المعقدة التي يعاني منها الكائن الإنساني. لكن عندما يغدو الإنسان موضوعا لتقنياته التي ابتدع أساليبها بنفسه، وتتغير الغاية التي من أجلها كانت تلك التقنيات ألا وهي العلاج، إلى غايات أخرى مخالفة لإنسانية الإنسان وكرامته، فإنّ الأمر هنا سيصبح مدعاة للخوف والقلق على مصير الإنسان الذي لم يعد في مأمن من هذه

التقنيات الحيوية، التي بقدر ما أسهمت في تحسين وتطوير الحياة، بقدر ما جعلت الكائن الإنساني يواجه إشكاليات جد معقدة، خاصة وأن هذه التقنيات قد أضحت من الممكن أن تطال كيانه وهويته، وذلك بتغيير بنيته الطبيعية وتحوير مخزونه الوراثي، بهدف التعديل والتحسين وليس بهدف العلاج. السؤال المطروح هنا: ما هي الحدود التي يجب على الأطباء والعلماء في مجال التقنيات الحيوية الوقوف عندها وهم يمارسون عملهم، حفاظا على هوية الإنسان وكرامته؟ وما هي الحدود الفاصلة بين الغايات العلاجية باعتبارها أولوية قصوى بالنسبة للأطباء والعلماء، وبين الغايات التي يُراد من ورائها تحسين وتغيير جوهر وطبيعة الكائن البشري؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، ركّزنا في بحثنا هذا على مجالين يقعان ضمن اهتمام المشتغلين في حقل البيوتكنولوجيا وهما كالاتي: مجال الإنجاب الاصطناعي، ومجال تحسين النسل البشري أو ما يسمى باليوجينيا كترجمة حرفية للكلمة الفرنسية Eugénisme. وتبعا لذلك، اعتمدنا في تحليلنا على مقدمة، لننتقل بعد ذلك إلى المطلب الأول المعنون بالإنجاب الاصطناعي: آمال ومخاوف، أما المطلب الثاني فجاء موسوما بتحسين النسل البشري: من الطبيعي إلى المفبرك. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى المطلب الثالث الذي وسمناه بالبيوتكنولوجيا وحقوق الإنسان.

التلقيح الاصطناعي: آمال ومخاوف.

تبقى تقنية الإخصاب الاصطناعي، من بين التقنيات الجديدة التي عرفتها مجالات الطب والبيولوجيا في الفترة المعاصرة. وقد ساهمت هذه التقنية بشكل كبير في زيادة قدرة الإنسان في التحكم في عملية الإنجاب بطريقة اصطناعية، مقدمة بذلك حلا أساسيا لمشكلة العقم التي طالما أرقت الإنسان وجعلت حياته لا تطاق بحرمانه الولد الذي يعتبر حلم كل زوجين. من هنا نجد "الطب الحديث يقترح تقنية الإخصاب الاصطناعي التي تقتضي أن يُوضع مني الزوج (وهذا ما يُعرف بالإخصاب الاصطناعي في نطاق الزوجية) أو مني أحد

المتبرعين في المسالك الطبيعية للمرأة في مرحلة التبويض". (عمر بوفتاس، 2011: 224). ولا بد من الإشارة هنا، أنّ هذه التقنية تعتمد في مراحلها على الفصل بين العلاقة الجنسية والإنجاب، باعتبار الخل الذي يعانیه أحد الزوجين في جهازهما التناسلي سواء بالنسبة للرجل فيما يتعلق بحويمناته المنوية مثلاً، والتي التي قد تكون قليلة أو ضعيفة في حركتها، أو بالنسبة للمرأة التي تعاني من أعطاب وتشوهات على مستوى الرحم، وكذا الأعطاب التي قد تصيب قناة فالوب المسؤولة عن انتقال البويضات إلى الرحم. كل هذا إذن، يجعل من عملية الحمل تكون مستحيلة، وغير ممكنة لعدم وجود الظروف الطبيعية والملائمة لذلك. من هنا نجد ما يسمى "بالإنجاب بمساعدة وإشراف طبي L'assistance médicale a la procréation". (Didier)

26 : Sicard,2013). وفي هذه النقطة يمكن الكلام عن تقنية التلقيح الاصطناعي، التي من خلالها تكون إمكانية الحمل والإنجاب ممكنة اعتماداً على طرق وخطوات تقنية، تتطلب إجراءات تتماشى والوضعية الصحية للزوجين، التي لا تسمح بالإنجاب بشكل طبيعي. هكذا يتم تغيير الوسط الذي تكون فيه عملية الإخصاب أو التلقيح، من الطبيعي إلى الاصطناعي بفضل التطور الذي عرفته التقنيات الحيوية في مجالات الطب والبيولوجيا، حتى "أصبح من الممكن إنجاب أطفال في أوساط مخبرية وحسب الطلب، كما أصبحت متاحة حرية التحديد الإرادي لجنسهم. ولم يعد من الضروري أن تحبل الأم بطفلها في بطنها، ولا أن تكون المرأة الحابل بالطفل هي أمّه الحقيقية. فتعددت الأطراف التي يدين لها الطفل بحياته فأصبحت أكثر من اثنين". (عبد الرزاق الدواي، 2004: 54).

تجدنا والحالة هذه، إزاء وضعية حرجة ومعقدة، في تفاصيلها يتم التلاعب بهوية الطفل وإقالاته من حقه في الوجود بشكل طبيعي، كما يتم إفراغ المفاهيم الكبرى الأساسية التي تعطي معنى للوجود الإنساني

من معانيها الحق، كمفهوم الأسرة والأبوة والأمومة. حتى إذا أردنا أن نتبين ذلك بشكل أدق، يمكننا أن نشير هنا إلى بعض التفاصيل التي تعتمدها أو تتطلبها تقنية التلقيح الاصطناعي، وذلك من خلال ظهور بعض التطبيقات والممارسات الجديدة في هذا الحقل، التي أدت بدورها إلى "ظهور مفاهيم جديدة ومحيرة أصبحت تلاحقنا: تبرع بالمني والبويضات، الإخصاب في الأنبوب، بنوك الحيوانات المنوية، نقل الأجنة، أمهات وجدات حاملات، واختيار جنس المولود". (جويل دو رونزاي، 2003: 254). مثل هذه المفاهيم تجعلنا ولا شك نعيد النظر في كل ما تحقق من إنجازات في هذا المجال، باعتبار التجاوزات التي طالت حياة الكائن الإنساني بداية من كونه جنينا إلى غاية مماته. فالبداية التي من المفروض، أن تكون طبيعية، نجدها تتغير بفعل التدخلات التقنية التي تسببت في مشاكل أخلاقية واجتماعية غريبة عن المجتمع الإنساني. فعندما نتكلم عن التبرع بالمني مثلا، تجدنا إزاء حالة معقدة، فبالرغم من استخدامها كحل لمشكلة العقم، إلا أنها تطرح الكثير من التساؤلات حول مصير الجنين والطفل الذي سيولد، خصوصا " وأن عملية التبرع تكون من قبل متطوعين غير معروفين Anonymes يختارهم المركز المسئول عن حفظ البويضات والحويصلات المنوية، وذلك باعتبار الطبع الوراثي الذي لديهم. هؤلاء المتطوعين يتبرعون بمنيهم بعد عملية استمنا، ويُنقل المني إما مباشرة إلى الرحم، أو يتم تجميده لاستخدامه لاحقا". (Didier Sicard, 2013 : 27). وفي هذه النقطة يمكن الكلام عن المشكل الأخلاقي الذي يُطرح جراء هذه العملية، خصوصا فيما يتعلق بالأشخاص المستفيدين من المني، حيث لا يوجد ما يضمن ذلك التطابق والتقارب بين المتبرع والمستفيد فيما يخص طبعهم الوراثي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كان من شروط هذه العملية عدم الإفصاح عن هوية المتبرع، فماذا لو اكتشف الطفل مستقبلا سر

العملية، وطالب بمعرفة الحقيقة كاملة؟ من هنا نجد "ذلك الجدل الذي يُثار حول سرية الاستعانة بمتبرع، حيث نجد أغلب الأزواج يُقررون إخفاء السر عن الطفل، فيما يرى البعض أنّ هذا السر غالبا ما يكون مصدرا للمشاكل حيث سُوِّفَتُضَح بشكل أو بآخر. لذلك يُشبهون هذه الحالة، بحالة التبني ويُدافعون عن إخبار الطفل بالحقيقة. كما نجد من يُدافع عن الحفاظ على السر مخافة الإخلال بالتوازن الذي يجب أن يكون بين الطفل وأسرته". (عمر بوفتاس، 2011: 227).

فلا شك أنّ هذه الحالة من التلقيح الاصطناعي التي تعتمد في تطبيقها على متبرع بالسائل المنوي بالنسبة للرجل، أو متبرعة بالبويضات بالنسبة للمرأة، تثير الكثير من الشكوك وردود الأفعال سواء من الناحية الأخلاقية، أو من الناحية الدينية. فالاعتماد على المتبرع في هذه الحالة، معناه إدخال طرف ثالث وغريب عن الأسرة التي تتركز في وجودها على ثوابت وقواعد أساسية، لا يمكن المس بها أو التعاطي معها بلامبالاة، قد تضر أولا بهوية الطفل الذي قد يولد، وثانيا قد تعصف بأساس العلاقات الأسرية القائمة على مبادئ ثابتة تحتكم في وجودها على النسب الأصيل والنقي الذي يُعتبر حصانة لا يمكن انتهاكها بالنسبة للطفل. هكذا يمكن القول "بأنّ العنصر الثالث الغريب يؤدي إلى اختلاط الأنساب داخل الأسرة. فالرجل الأجنبي سيأتي منه ولد لأسرة أخرى لا تربطها به علاقة زوجية. وبالتالي فليس له أن ينسب الطفل إليه. وتكون الزوجة (المرأة) قد أدخلت على أسرتها أيضا نسبا ليس منها". (زياد أحمد سلامة، 1996: 87). وفي نفس السياق كذلك، يمكننا الكلام عمّا يسمى باستعارة الرحم كبديل عن رحم الزوجة التي تعاني مشاكل صحية على مستوى رحمها، تمنعها من الحمل. فيكون الحل بذلك امرأة أخرى كطرف ثالث تنحصر مهمتها في أن تحمل الجنين الذي يكون نتيجة إخصاب خارج الرحم من قبل الزوجين. وعادة ما تسمى هذه المرأة بالأم الحامل أو الأم الحاضنة La mère porteuse التي لا تربطها بالطفل أي علاقة وراثية سوى أنها

تمثل بالنسبة إليه البيئة الأولى التي احتضنته وهو جنين. المشكلة في هذه العملية، أنها أدت إلى ظهور مهن جديدة وغريبة عن المجتمعات البشرية، أبرزها مهنة استئجار الرحم مقابل مبالغ مالية على أساس اتفاق يكون بين الزوجين والمرأة التي تحبل بالجنين. وفي هذا تطاول على وتجاوز على حقوق الشخص وكرامته، والتعامل معه باعتباره وسيلة فقط من أجل غاية يتوق إليها الزوجين وهي الحصول على الولد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وهذا هو المقلق، هوية الطفل الذي سيولد والأثر الذي ستركه هذه الممارسة في نفسيته خاصة وأنه يُدين في وجوده لثلاث أشخاص بدل اثنين. وفي هذه النقطة لا بد من الإشارة إلى "أهم الإشكاليات الأخلاقية التي تطرحها ظاهرة الأمومة بالنيابة، والمتمثلة في بنوة الطفل، وطبيعة العقد الذي يربط بين الأم البديلة والزوجين العقيمين، والمبلغ الذي ستتسلمه الأم البديلة وهو مس بمبدأ عدم الاتجار في جسم الإنسان. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالاستغلال وهوية الطفل". (عمر بوقفاس، 2011: 239).

كما يمكننا الكلام كذلك في هذا السياق، عن بنوك الحويمات المنوية وما تثيره من إشكاليات أخلاقية أبانت عن حجم الضرر الذي قد تتسبب فيه هذه التقنية فيما يخص هوية الكائن الإنساني وأصالته. وإذا نتكلم هنا عن بنوك الحويمات المنوية، فالمقصود بذلك تجميد هذه الحويمات وتخزينها بهدف استعمالها مستقبلا أو حتى بعد موت أصحابها. إن ما يهم هنا، هو الأسئلة المربكة والمحرجة التي باتت تُطرح جراء تطبيق هذه التقنية، حيث الاصطدام بوضعية جدّ معقدة أبانت في تفاصيلها عن تغيير معنى الحياة الطبيعية للكائن البشري، الذي لم يعد في مأمن من هذه التقنيات التي شوّهت حقيقته، ونسفت كل ما من شأنه أن يجعل منه شخصا طبيعيا ذا هوية وجوهر طبيعي وأصيل.

ومن بين الأسئلة التي تُطرح في هذا المجال، نجد تلك المتعلقة بمطالبة الزوجة بمني زوجها التي توفى، من أجل الاستفادة منه في عملية التخصيب، والحصول على ولد. السؤال المطروح هنا، ما مصير

الطفل الذي سيولد نتيجة هذه العملية، وقد مات والده (صاحب الحويصلات المنوية المخزنة) حتى قبل بداية تكونه في رحم أمه؟ ولعل ما يثير القلق كذلك من خلال تطبيق هذه التقنية والاستفادة منها، هو القدرة على الحمل والانجاب دون أية علاقة جنسية، وبالتالي إمكانية الحصول على الولد، خارج نطاق الزوجية، وخارج المنطق السليم والأبدي الذي سيتر المجتمع البشرية منذ بدء الخليقة. وهنا يمكن الإشارة "إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينيات، حيث ظهرت نتيجة حركة التحرر النسوي المطالبة بتقنية التلقيح الاصطناعي والاستعانة بمتبرع، من طرف النساء الوحيدات والسحاقيات الراغبات في الإنجاب". (عمر بوفتاس، 2011: 226).

هكذا تتحول الغاية العلاجية إلى غاية أخرى غريبة عن المجتمع الإنساني، تُحيل الإنسان إلى مجرد وسيلة من أجل غاية تحركها الرغبة الملحة في الحصول على الولد، حتى لو كان ذلك مخالفا للقيم الأخلاقية والدينية التي كانت دوماً وعلى مر العصور بمثابة البوصلة التي توجه السلوك الإنساني وفق ما يحفظ حقوقه وكرامته.

تحسين النسل البشري: من الطبيعي إلى المفبرك.

لا شك أنّ بلوغ الكمال وتحقيق الجيد، والوصول إلى الأحسن يبقى من الغايات التي يتوق إليها كل إنسان في حياته. وكأنّه لا يرضى بالعادي والطبيعي، بل يتعداه إلى ما يجعله دائماً يتلطف بالأقصى في كل شيء. وكأنّها رغبة دفينّة في الإنسان، تحركه دوماً لبلوغ مراميه حيث لا سقف لما يريده ويتوق إليه. هكذا كان الإنسان العلمي على مر العصور، حيث الابتكارات المتتالية، والإنجازات العلمية والتكنولوجية التي حقّقها بهدف السيطرة على الطبيعة وجعلها خادمة له، وضمان سبل الحياة السعيدة بتوفير كل الظروف الملائمة لذلك.

فإذا سلطنا الضوء في هذا المجال على ما تحقّق من إنجازات في ميادين علوم الصحة والحياة، أمكننا القول بأنّ الأطباء والعلماء قد تمكنوا في الفترة المعاصرة من تحقيق ما لم يتحقّق خلال قرون مضت. ولعل ما أنجز في مجال التقنيات الحيوية، يبقى أكثر ما يجلب

الانتباه في هذا المجال، حيث الوسائل المتطورة، والعلاجات المكثفة لمختلف الأمراض المستعصية والخطيرة. وأمثلة ذلك كثيرة ومتنوعة، كالعلاجات الجينية، والتشخيص المبكر للأمراض وذلك من خلال التنبؤات الوراثية، التي تساعد في إعطاء حلول استباقية لمشاكل صحية قد يتعرض لها الشخص مستقبلا. وكل هذا طبعا يكون بهدف تحسين نمط الحياة، بتقديم العلاج الملائم للشخص، وتصحيح الأخطاء التي قد تُصيب الجسم. لكن ما يجب الإشارة إليه في هذه النقطة، أنه بحجم الإيجابيات التي كانت للتقنيات الحيوية في مجالات الطب والبيولوجيا، فقد كان لها كذلك من الأخطار والسلبيات ما جعل المشتغلين بهذه المجالات يدقون ناقوس الخطر، خصوصا وأنّ الغايات العلاجية في خضم الكثافة المخيفة للإنجازات البيوتكنولوجية قد تم تجاوزها، إلى غايات أخرى تهدف إلى التحسين لكن ليس من أجل العلاج، بل من أجل تغيير الطبيعي في الإنسان وتحوير مخزونه الوراثي والتلاعب به وجعله يفوق الحدود العقلانية ويتجاوزها، إلى ما يمكن من تغيير هويته وبنيته الطبيعية. هكذا يأخذ "مفهوم التحسين معنى تحويل الطبيعة إلى ما فوق الطبيعة، وفي معناه المحدد هو تحويل الشيء تدريجيا إلى أن يصل إلى كماله المرغوب، وهو كمال يفوق المعايير الطبيعية المحددة، حتى يكون التحسين هو التغيير الكلي للطبيعة إلى ذلك الحد الذي يؤدي إلى تغيير الهوية". (نورة بوحناش، 2013: 276).

إنّ الأمر هنا يتعلق بتقنية تحسين النسل البشري أو ما يسمى باليوجينيا كترجمة حرفية للكلمة الفرنسية Eugénisme "وهي كلمة مشتقة من أصول إغريقية، شقها الأول Eu يعني الطيب والنبيل، أما شقها الثاني Génos فيعني العرق والسلالة" (عبد الرزاق الدواي، 2004: 65).
تجدنا والحالة هذه، إزاء تقنية حيوية، يهدف أعلامها إلى التدخل في بنية الإنسان الجسدية والوراثية، وذلك بهدف إصلاح وترميم

الأعطاب التي قد تصيب الكائن الإنساني منذ مراحلها الأولى وهو جنين، إلى آخر مراحل حياته. ويمكن القول بإيجابية هذه العملية، حيث تغليب المنطق العلاجي للأطباء والعلماء باعتبار الهدف أو الغاية التي يرمون إليها وهي التدخل من أجل الوقاية والعلاج. وكمثال على ذلك يمكن القول "بالتشخيص المبكر عندما يكون الهدف منه هو التدخل في الخلايا الجذعية للجنين في الوقت المناسب، لدرء احتمالات إصابة المولود المرتقب بأمراض وراثية خطيرة، ولتلافي ما قد ينجم عن ذلك من تداعيات مؤلمة ومعاناة تلازمه طيلة حياته". (عبد الزراق الدواي، 2008: 15).

لكن عندما تكون الغاية العلاجية مغيبية كما أسلفنا القول عن ذلك، ويتم استبدالها بغاية أخرى تخدم طموح ورؤى فئة معينة من المجتمع يقول أصحابها بضرورة استعمال تقنية تحسين النسل من أجل الانتقاء والاصطفاء وتشجيع النظرية العرقية كما حدث مع النازية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية مثلا، أو تكون الغاية المتوخاة من التحسين كذلك عبارة عن تحقيق رغبة معينة من قبل الوالدين في حيازة طفل بمواصفات معينة، فإن ذلك سيثير لا محالة الشك في شرعية هذه الممارسات والتطبيقات التي من شأنها التدخل في بنية الإنسان وتركيبته، سواء من الناحية الوراثية، أو من الناحية الجسدية. هكذا أصبحت التقنية تتدخل في صميم وعمق الكائن الإنساني الذي أصبح موضوعا لتلاعبات تقنياته التي أبتدع أساليبها بنفسه، وأضحى خاضعا لها وفق برامج، جعلته لا يمكن الاستقلال عنها أو حتى الاستغناء عنها، حتى بات حبيس تقنياته وأسيرها. "فقد أصبح الإنسان ذاته هو فاعل تقنياته وموضعها معا. كما أصبح الوضع مشبعا بالأخطار، لدرجة أن الإنسان ينزع إلى التجريب والتجديد، لا في قطاع خارجي عنه، بل في قلب الكيان الإنساني ذاته... إنه كياننا الموروث فيما يرى بول ريكور هو الذي صار موضع تساؤل". (جاكولين روس، 2001، 18).

ولعل أبرز مثال يمكن تقديمه، حول تدخل التقنية في عمق الكائن الإنساني، هو موضوع تحسين النسل البشري، وما أثاره من إشكاليات أخلاقية واجتماعية ودينية وحتى قانونية، خصوصا وأنّ الأمر هنا يتعلق بمصير الوجود الإنساني، والأخطار الجسام التي باتت تتهدّد هويته وكيانه. فأن نتكلم عن تحسين النسل البشري كتقنية تسهم في الإبداع والتعديل، معناه في أساسه إخراج الكائن الإنساني من الطبيعي إلى المفيرك، وتقديم ما يشجّع من إمكانية إنتاج بشر بمواصفات معينة، تجعلهم متفوقين ومختلفين عن طبيعتهم الجوهرية وهويتهم الأصلية. من هنا تلك الرغبة الملحة للأباء في الحصول على أطفال بمواصفات تتوافق وميولهم التي لا تعبر في حقيقة محتواها إلا على ما يريدونه هم، فيقرّرون ما يرونه مناسباً لهم ولمكانتهم الاجتماعية، متجاهلين لما قد ينتج عن ذلك من أضرار نفسية قد تؤثر سلباً على السير الطبيعي لحياة أطفالهم مستقبلاً. "فإمكانية التدخل في الجينات البشرية قد أصبحت متاحة عن طريق عملية تحسين النسل، وهو الأسلوب الذي سيمكن الآباء في المستقبل من تحديد مواصفات لأبنائهم حسب الطلب، كأن يختاروا لون شعرهم وعيونهم، وكل المزايا التي يريدون تجديدها في الموروث الجيني للأحفاد القادمين في المستقبل".

(سمية بيدوح، 2009: 56). هكذا تجدنا إزاء تقنية من خلالها يمكن التغيير في المخزون الوراثي للكائن الإنساني وتحويره، قصد الحصول على كائن متفوق ويتجاوز ما كان يمكن أن يكونه بشكل طبيعي. وكأننا أمام تطبيق تقني بإمكانه أن يتجاوز الإنسان الطبيعي إلى ما فوق الإنسان وفق برنامج يُحدّد له قدراته وبنيتة اصطناعياً. من هنا تتزايد الرغبة خصوصاً من قبل الآباء والأمهات في الحصول على أطفال ذوي كفاءات ومهارات عالية وفق ما يمكن أن تقدّمه البيوتكنولوجيا في هذا المجال. "فبما أنّ التكنولوجيا سبرت أغوار الكائن البشري وعرفت خارطته الجينية، فقد أصبح من الممكن، بل من السهل حسب بعض العلماء انتقاء مجتمع خال من الأمراض

والمشوهين والمعوقين ذهنيا أو عضويا حائئين بذلك على تحسين النسل". (سمية بيدوح، 2009: 09).

لا شك أنّ التسليم بهذه الأطروحة، يضعنا أمام وضع ملغم ومفخخ بمعطيات تبدو في ظاهرها إيجابية، حيث القدرة على انتقاء مجتمع أفراده يتميزون بالصحة الجيدة، وذو كفاءات عليا من حيث الذكاء، والبنية الجسدية السليمة. لكن ما يجب الوقوف عنده في المقابل، هو النزعة الإقصائية التي يمكن أن تمارس على البعض، وكذا الفعل المتعمد لدعاة تحسين النسل البشري، في خلق جنس بميزات وسمات خاصة، تجعله يفوق الآخرين، لنصبح إزاء نظرية تُشجع الاصطفاء العرقي وانتقائه، وتقول بصفاء عرق وتفوقه على آخر. وكمثال على ذلك، يمكن الرجوع إلى "أوائل القرن العشرين، حيث أجازت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الغرب، قوانين تسمح للدولة بأن تعقم كرها لا طوعا من يُظنّ أنّه أبله، بينما تشجّع من يحمل الخصائص المرغوبة على أن يُنجب أكبر عدد من الأطفال" (فرانسيس فوكوياما، 2002: 137).

ويبقى الخوف والقلق أكثر في هذا المجال على مصير الإنسان، جرّاء القدرة اللامتناهية للإنسان العلمي في الفترة المعاصرة على خلق كل الظروف لإعادة تشكيل أبجديات حياة جديدة للإنسان، اعتمادا على التقنيات الحيوية التي تعتبر عنوانا على انتصار العلم والتكنولوجيا في ميادين الطب والبيولوجيا. "هكذا فإنّ الإنسان الجديد الذي طالما بشرت به الفلسفة دون أن تتمكن من تحقيقه أبدا، ستصنعه البيوتكنولوجيا في نهاية المطاف، عن طريق الانتقاء الجيني. وبذلك سيتم الانتقال من مرحلة كان إنجاب الأطفال فيها خاضعا للقدر والصدفة، إلى مرحلة أخرى تُصبح فيها هذه العملية اختيارا حرا يتم التخطيط له عن قصد" (عبد الرزاق الدواي، 2008: 12). لا بد من الإشارة هنا أنّ هذه الأفكار، كما يعرضها المفكر عبد الرزاق الدواي، هي لفيلسوف

ألماني يدعى بيتر سلوتراديك Peter sloterdijk، وهو من مشجعي عملية تحسين النسل البشري، ورافضا لكل ما من شأنه أن يُعرقل عملية الانتقال إلى تقننة العملية الإنجابية، وفق ما تقدمه التقنيات الحيوية من أجل إنجاب طفل ذا قدرات عالية تفوق قدرات ذلك الذي يُولد بشكل طبيعي. تبعا لهذا المنطق الذي يؤمن أصحابه بتحسين النسل ويُشجعونه، فإنّ البيوتكنولوجيا بإمكانها تقديم الأفضل والجيد والأحسن، للمجتمع البشري. ليصبح بذلك في مقدور الآباء تحقيق ما يرغبون فيه، وما ينبغي أن يكون عليه أطفالهم، وذلك بانتقاء التشكيلة الجينية لهم قبل الحمل وقبل الولادة. هل يمكن الكلام في هكذا وضع عن أطفال تحت الطلب؟

إنّ الأمر هنا يتعدى الحدود الواجب الوقوف عندها أخلاقيا، بسبب إطلاق العنان للرغبة في تحديد ما الذي يجب أن يكون عليه الطفل ضمن برنامج لا يعترف في تفاصيله بما هو طبيعي، واستبداله بالمفبرك والاصطناعي. وهنا نلج مرحلة التثبيتي للكائن الإنساني، بسبب التعامل اللاعقلاني واللاإنساني مع الطفل في مراحل الأولى وهو جنين، وكأنه مادة خاضعة للتجريب والتغيير وقوفا عند رغبة أهله الذين يريدونه بصفات معينة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وهذا هو الأخطر أنّ "بعض الباحثين المقتونين بدراساتهم حول الخلايا الجينية، يرون أنّ الجنين لا يمكن أن يكون شخصا ولا حتى شخصا بالقوة. إنّهُ قبل كل شيء كومة من الخلايا التي يُعتبر قدرها ملكا للباحثين مثلما هو ملكا للأم المستقبلية". (Didier Sicard, 2013 : 32).

من هنا كان لا بد من الوقوف كما يرى هابرماس على "الحدود الفاصلة

العلاجية، والتدخلات التي تكون غاياتها تحسينية وتطويرية" (Jürgen Habermas, 2002 : 35). ومعنى ذلك أنّ كل ما يحدث من

تطورات علمية وتقنية في مجالات علوم الصحة والحياة، وكل الأبحاث التي تُجرى في هذا المجال، يجب أن تكون ذات مرامي علاجية، ومصححة للأعطاب التي قد يتعرض لها الكائن الإنساني بداية من مراحلها الأولى وهو جنين إلى نهاية حياته، ومن حيث كذلك يبقى النظر من هذه الجهة إلى الإنسان باعتباره غاية في حد ذاته، وليس وسيلة من أجل غاية أكبر.

البيوتكنولوجيا وحقوق الإنسان.

بقدر الانجازات العلمية والتكنولوجية التي تحققت في ميادين الطب والبيولوجيا، والتي أسهمت في تحسين مستوى الحياة من الناحية الصحية، بقدر ما كانت هناك تجاوزات أثرت سلبا وبشكل واضح على السير الطبيعي للحياة الإنسانية. وباعتبار الأضرار التي لحقت بالإنسان جرّاء التطبيقات التقنية، لاسيما فيما يخص الكرامة الإنسانية، والحق في حياة كريمة وطبيعية، فقد كانت هناك الكثير من ردود الأفعال اتجهت الممارسات اللإنسانية للعلماء والأطباء.

كبداية هنا لا بد من التذكير بأساس مهنة الطب بشكل عام، والتي تتمثل في تقديم العلاج للمريض كغاية أساسية ذات أولوية قصوى لا يمكن الحياد عنها مهما كانت الظروف. "فالطب هو إحدى الممارسات القائمة على العلاقة الاجتماعية التي تكون المعانة بالنسبة إليها الحافز الأساسي والغاية هي الأمل بالمساعدة وربما الشفاء. بصيغة أخرى، الممارسة الطبية هي الممارسة الوحيدة التي يكون رهانها الصحة الجسدية والعقلية". (بول ريكور، 2003: 561). وعلى هذا الأساس، لا يمكن التلاعب بصحة الشخص المريض الذي وضع ثقته كاملة في الطب من استرجاع توازنه الطبيعي الذي فقده بفعل المرض. كما لا يجب إغفال وهذا هو الأهم، تلك الأبحاث والتجارب التي تُجرى على الكائنات البشرية في المخابر بغرض الوصول إلى نتائج تخدم في بعض الأحيان طموح الأطباء والعلماء، وحتى بعض صنّاع القرار الذين يستغلون تقنية تحسين النسل البشري مثلا لمآرب سياسية وبيولوجية تخدم مصالحهم الذي يغذيها طموحهم اللامشروع،

وعقلانتهم الأدواتية. من هنا تلك المخاوف التي باتت ترسم في الأفق، والتي كان سببها قدرة التقنيات الحيوية على خرق الحدود التي يجب الوقوف عندها. ومن بين هذه المخاوف مثلا نجد "إمكانية إنجاب فئات من البشر يشعرون بأنّ غيرهم من أصحاب المعرفة والقرار هم الذين تحكموا في تخليقهم وراثتهم وسلوكهم، فيُدركون بأنّهم مجرد بشر اصطناعيين، أنجبوا لأغراض معينة". (محمد الكتاني، 1997: 87).

فماذا لو أدرك الشخص واكتشف الحقيقة، بعد مرور سنين على ولادته، بأنّ حياته لم تكن طبيعية مثل البشر العاديين، بل تم التلاعب بها وراثيا، وأنّ كل الصفات التي يمتلكها قد كانت نتيجة الفبركة والتدخلات التقنية، فلم تكن صفات طبيعية؟ إن الصدمة ولا شك ستكون كبيرة، لأنّ الأمر هنا يتعلق بهويته وكيونته وحتى كرامته التي تم التلاعب بها. وفي هكذا وضع، لا بد من الإشارة إلى مبدأ الاستقلال الذاتي والموافقة الواعية للشخص، الذي يُعتبر من المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها أخلاقيات الطب والبيولوجيا، وهو المبدأ الذي يكفل للشخص الحرية والكرامة في هذا المجال.

ولكل هذه الأسباب إذن، فقد كان التأكيد من طرف اللجان الأخلاقية على سن قوانين تحمي الكائن الإنساني من مختلف التجاوزات التي يتعرض إليها بسبب الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة التقنو-علمية في مجالات علوم الصحة والحياة. ومثال ذلك نجد "الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان التي تشتمل على خمسة وعشرون فصلا اقترحت فيها معايير كونية لضبط وتنظيم الأبحاث العلمية في المحدد الوراثي البشري Genome humain" (عبد الرزاق الدواي، 2004: 70).

وباعتبار المخاوف الكبيرة، والقلق المتزايد بسبب النتائج السلبية التي انجرت عن التطبيقات البيو-تقنية، فقد سُنت عدة قوانين لحماية الحياة الإنسانية، خاصة في مرحلة ما قبل الولادة، وذلك للحد من أي تجاوزات قد تُخل بالطبيعي في الكائن الإنساني، ورفض كل الممارسات التجريبية على الجنين البشري باعتبار قدسية الحياة

الإنسانية التي لا يمكن انتهاكها مهما كانت الظروف اللهم إلا كانت ذات مرامي علاجية. وجول هذه النقطة نجد "في التعاليم الأساسية للكنيسة الكاثوليكية الصادرة سنة 1987 تأكيدا على أنّ الجنين البشري يُعتبر شخصا إنسانيا منذ اللحظة الأولى لحمله... وتُعتبر أشكال التدخل الوحيدة التي يُسمح بها في إطار الجنين هي تلك التي تكون ذات أهداف علاجية واضحة". (عمر بوفتاس، 2011: 249). وعلى هذا الأساس لا يمكن بأي شكل من الأشكال التعامل مع الجنين البشري كشيء قابل للتجريب عليه، أو يمكن التلاعب بمخزونه الوراثي من أجل تعديله أو تحويله، وبالتالي فبركته وفق أهواء ورغبات أطراف معينة.

الخاتمة

لا شك أنّ التركيز على الجانب السلبي للإنجازات التقنو-علمية في الفترة المعاصرة، سيكون ظلما وإجحافا في حق كل من سلك طريق العلم وأوغل فيه، مقدما للبشرية سبل العيش السعيد، وموفرا لها كل وسائل الرفاهية والكمال. فلا أحد مثلا يمكنه نكران ما تحقق في مجالات علوم الصحة والحياة من إنجازات خصوصا في شقها المتعلق بالتقنيات الحيوية، التي قدّمت للبشرية الكثير من الحلول لمشاكل صحية جد معقدة، كانت تُصنف في خانة المستحيل حلّه. ومثال ذلك مشكلة العقم التي طالما أرقت الإنسان بحرمانه الولد، فكان هناك ما يسمى بتقنية الإخصاب الاصطناعي التي فتحت له آفاقا، وجعلت أحلامه تتحقق أمام عينيه. لكن موازاة مع كل ما قدّمته هذه التقنية من حلول، كان هناك ما يبعث على القلق والخوف جرّاء النتائج الكارثية التي حولت حياة الإنسان المعاصر إلى ما لا يطاق، وذلك بالنظر إلى عديد التجاوزات، وكثافة المشاكل الأخلاقية التي أخلّت بطبيعة هويته وكيانه كإنسان. حتى أضحي المجتمع البشري يواجه ظواهر خطيرة لم يعهدها أي مجتمع من قبل. هكذا أصبحنا نسمع بأطفال الأنابيب، استئجار الرحم، بنوك الحويمات المنوية، بنوك وتجميد الأجنة البشرية، التجارب على الأجنة... كل هذا كان له الأثر البالغ والسيئ

على الهوية الإنسانية، وأدى إلى فقدان المعنى للكثير من المفاهيم الأساسية، كمفهوم الأسرة والأبوة والأمومة والقرابة. وفي نفس السياق كذلك لا يمكن نكران ما تحقق في كنف الهندسة الوراثية، من إنجازات إيجابية أسهمت وبشكل كبير في الارتقاء بالحياة الإنسانية إلى الكمال والرفاهية. ونخص بالذكر هنا تقنية تحسين النسل البشري التي قدّمت الكثير من الحلول بتشخيصها المبكر لما قبل الولادة مثلا، وهو الأمر الذي سهّل من عملية البحث عن العلاج، واتخاذ الإجراءات اللازمة لما قد يُصيب الطفل مستقبلا من أمراض قد تؤثر على السير الحسن لحياته. لكن عندما تُستغل هذه التقنية لأغراض وغايات أخرى، قصد التعديل من التركيبة الوراثية للجنين، وتحويرها وبالتالي الولوج في عملية فبركة طفل بمواصفات معينة، وقوفا عند رغبة الوالدين، أو جهات أخرى، فإنّ الأمر هنا يتعدى الحدود الواجب الوقوف عندها احتراماً لهوية الكائن الإنساني وكرامته. وعلى هذا الأساس لا يجب التعامل مع الشخص الإنساني، بداية من مراحل الأولى وهو جنين باعتباره موضوع اختبار، أو وسيلة من أجل تحقيق غايات تتجاوز هويته وكرامته، بل يجب التعامل معه كغاية في حد ذاته، وكل بحث علمي يقوم به الأطباء والعلماء، يجب أن يكون لأغراض علاجية، ويصب في مصلحته.

المراجع:

- بول ريكور، (2003). **العادل (ج2)**، ط1. تونس: بيت الحكمة.
- جاكين روس، (2001). ، تر: عادل الفكر الأخلاقي المعاصر العوا، ط1. لبنان: عويدات للنشر والطباعة.
- جويل دو رونزاي، (2003). **مغامرة الكائن الحي**، تر: أحمد ذياب، ط1. لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
- زيا د أحمد سلامة، (1996). **أطفال الأنابيب بين الشريعة والعلم**، ط1. الأردن: الدار العربية ناشرون.
- سمية بيدوح، (2009). **فلسفة الجسد**، د.ط. تونس: دار التنوير للطباعة والنشر.
- عبد الرزاق الدواي، (2004). **حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة**، ط1. المغرب: شركة النشر والتوزيع المدارس.
- عبد الرزاق الدواي، (2008). **تأملات جديدة لهبرماس في مجال أخلاقيات البيولوجيا**. تنسيق: محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس، ط1. الدار البيضاء، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة. ص.07/ص.22.
- عمر بوفتاس، (2011). **البيواتيقا، الأخلاقيات الجديدة في مواجهة البيوتكنولوجيا**، ط1. المغرب: أفريقيا الشرق.
- فرانسيس فوكوياما، (2002). **نهاية الإنسان، عواقب الثورة البيوتكنولوجية**، ط1. مصر: إصدارات سطور.
- مجمد الكتاني، (1997). (أي مسؤولية أخلاقية اتجاه الهندسة الوراثية). ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حقوق الإنسان والتصرف في الجينات، أكاديمية المملكة المغربية، 25/24 نوفمبر 1997، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
- نورة بوحناش، (2013). **الأخلاق والرهانات الإنسانية**، ط1. المغرب: أفريقيا الشرق.
- Didier Sicard. (2009). **L'éthique médicale et la bioéthique**. Paris : P.U.F.

- Jürgen Habermas. (2002). L'avenir de la nature humaine, vers un eugénisme libéral ? trad : Christian Bouchindhomme. Paris : Gallimard.

للإحالة على هذا المقال:

- مطالبسي حمي نور الدين، 2024، البيوتكنولوجيا ومآزق الهوية الإنسانية. المواقف، المجلد: 20، العدد: 01 ، سبتمبر 2024، ص.ص. 27-08